

مجلة مجمع اللغة العربية





مجلة مجمع اللغة العربية

(تصدر مرتين في السنة)

العدد الخامس والثمانون

المحرم ١٤٢٠ هـ / مايو ١٩٩٩ م

" القسم الثاني "

رئيس التحرير

إبراهيم التـرزي

أمين التحرير

سعد توفيق

مساعدة أمين التحرير

سميرة شعـلان



الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٩٣	• العامي الفصيح من المعجم الوسيط من الجزء الثاني: (باب الطاء - باب الظاء - باب العين) للأستاذ الدكتور أمين علي السيد	٥	• أولاً: أبحاث أقيت في المؤتمر • تعليم اللغة العربية للناطقين بلهجة من لهجاتها في مراحل التعليم الهولندي للأستاذ الدكتور فريد ليمهاوس.
١٤٥	• التعريب مفهومه وتجاربه بين ماضي اللغة وحاضرها والتجربة الفلسطينية للأستاذ الدكتور يونس عمرو	١١	• معنى التعريب في فكرنا اللغوي القديم وضوابطه وصور منه للأستاذ الدكتور عبد الله رفيدة.
١٩٧	• النحو العربي والبنوية: اختلافها النظري والمنهجي. للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.	٤٣	• تقرير عن " ندوة الأرقام ومكانتها في قضية التعريب". للأستاذ الدكتور عبد الحافظ حلمي.
٢٢١	• بين العربية والتعريب في الجامعات المصرية. للأستاذ الدكتور عبد العزيز صالح	٤٩	• مقررات تعريب التعليم الجامعي في مجال العلوم الإنسانية للأستاذ الدكتور كمال محمد دسوقي
		٨١	• أربعون عامًا مع المصطلح من البطاقات إلى الحوسبة للأستاذ الدكتور محمد هيثم الخياط.



الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٩٥	• " شرب الملح " قصيدة. للأستاذ الدكتور يوسف عز الدين	٢٢٧	• الإبدال. للأستاذ الدكتور محمد نايل أحمد.
٢٩٩	• إسهام في وضع مصطلحات علم القراءات. للأستاذ محمد المختار ولد إياه	٢٣٣	• ثانيًا: أبحاث لم تلى في المؤتمر: • التعريب: دائرته وأبعادها. للأستاذ علي رجب المدني.
٣٠٧	• معجم المصطلحات البحرية في الكويت. للأستاذ عبد الرازق البصير.	٢٤٩	• التعريب، حديث قديم ومتجدد ١٨٨١ - ١٩٢٣ للأستاذ أحمد شفيق الخطيب
٣١٥	• ملاحظات حول التعريب في الجزائر. للأستاذ الدكتور أبي القاسم سعد الله	٢٨١	• توحيد التعريب في البلاد العربية الصعوبات والحلول. للأستاذ الدكتور يوسف عز الدين

معنى التعريب في فكرنا اللغوي القديم وضوابطه ، وصور منه*

للأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده

منه من حروف، وما يجب أن يتسم به من مواعمة للذوق العربي السليم ، وما يجب أن يعتاده، ويقدم له من الأبنية والأساليب الفصيحة، حتى إن الكلمات العربية الخالصة العروبية يشترط علماء البلاغة لفصاحتها وتقبل الذوق السليم لها ثلاثة شروط أساسية تجعلها مقبولة فيه ، خفيفة على الألسنة ، متداولة بين الناس ، مفهومة منهم ، وهذه الشروط الثلاثة معروفة في مقدمات^(١) كتب علوم البلاغة العربية، وهي - باختصار وتصرف :

أ- السلامة من تنافر الحروف الذي يكون بالتقارب الشديد في مخارجها أو تباعدها فيه، بحيث تكون الكلمة ثقيلة على اللسان

أولا : ضرورة توافر الصحة اللغوية والوضوح في المعرب :

التعريب موضوع مهم في فكرنا اللغوي القديم ، فقد اهتم به هذا الفكر منذ أول كتاب وضع فيه ، وهو كتاب سيبويه العظيم ، وكل ما كُتب فيه من بعده وفي طريقته وضوابطه الأساسية ومنهاج العرب فيه، مبني على ما جاء فيه ومؤسس على أصوله التي أصلها، ووصف به واقعة في لغة العرب ، إذ ما جاء في الكتاب هو وصف دقيق لطريقتهم أو منهاجهم في التعريب ، وهو في الوقت نفسه تحديد وبيان لما يجب أن يكون عليه التعريب من الالتزام بنظام

العربية في نطق الكلمات، وما تتركب

* ألقى هذا البحث في الجلسة الخامسة عشرة من جلسات مؤتمر الدورة الثالثة والستين يوم الثلاثاء ١٦ من ذي القعدة ١٤١٧هـ الموافق ٢٥ من مارس (آذار) ١٩٩٧م .

(١) تنظر مثلا مقدمات الكتب التالية :

- شرح السعد المسمى " مختصر المعاني في علوم البلاغة " ، تأليف العلامة سعد الدين التفتزاني ، تعليق أستاذنا المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .

- البلاغة الواضحة تأليف الأستاذين الكبيرين : علي الجارم - ومصطفى أمين ، طبعة دار المعارف .

- المنهاج الواضح للبلاغة - ط ١٩٥١/٢م - تأليف أستاذنا المرحوم الشيخ حامد عوني .

يعبر النطق بها ، والحكم في ذلك للذوق
السليم المتمرس بنظام الفصحى وأساليبها،
فما بجه هذا الذوق وعده ثقيلًا عسير
النطق ، فهو متنافر ثقيل سواء أكان
متقارب الحروف أم متباعدها ، أم
غير ذلك مما قد تكون صيغته أو تركيبه
حروفه غير مألوفة في اللسان العربي .

ب- السلامة من مخالفة الوضع اللغوي،
وهي أن تكون الكلمة مخالفة لمقاييس
العربية وما سنه العرب في بناء كلماتها ،
وما استنبطه علماء النحو والصرف منها
من الأصول والقواعد لقياس كلام
المولدين عليها، سواء أكانت الكلمة مفردة
أم جمعًا .

ج- السلامة من الغرابة ، وهي أن تكون
الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على
المعنى الموضوع له لعدم تداولها في لغة
العرب الخالص، فيحتاج في معرفتها إلى
بحث وتنقيب طويلين في معاجم اللغة إذ
لا يذكرها إلا القليل من اللغويين ، أو
لعدم استعمالها - عند العرب الفصحاء -
بالمعنى الذي استعملت فيه أو أريد منها ،

فيحتاج إلى تخريجها على وجه بعيد أو
تأويل غريب .

شروط الكلام الفصيح :

وكما يشترط في الكلمة المفردة هذه
الشروط فإن ثمة شروطًا في الكلام
المركب ليكون فصيحًا وذلك بأن يسلم
مما يلي :

أ- من ضعف التأليف ، وهو الخروج عن
قواعد اللغو والنحو المطردة في تركيب
الكلام وصياغة الأساليب .

ب- ومن تنافر الكلمات، بحيث لا يكون
اتصال بعضها ببعض مما يسبب ثقلها على
السمع وصعوبة أداؤها باللسان .

ج- ومن التعقيد بقسميه: التعقيد
اللفظي ، وهو أن يكون الكلام خفي
الدلالة على المعنى المراد بسبب سوء
تركيبه وترتيب كلماته، بالمخالفة
لقواعد النحو ونظم الكلام الفصيح .

والتعقيد المعنوي، الذي يتمثل في
استعمال المتكلم أو الكاتب الكلمة أو
الكلمات في غير معانيها الحقيقية أو
غير معانيها الموضوع لها .

إن تحقيق هذه الشروط أمر ضروري أو أمر مهم؛ للحصول على أسلوب علمي صحيح الكلمات والتراكيب، ووضح الأداء والمعاني، إذ لا يُطلب في هذا الأسلوب سوى الصحة والوضوح.

وإذا كان هذا في الكلمات العربية والأصل والكلام المركب منها، فإن منهج العرب في التعريب يُؤذن بأنهم كانوا حريصين أشد الحرص على تدويب المعرب في لغتهم وصبغه بصيغتها، وطبعه بطابع أساليبها وصياغة كلماتها إذا ما اضطروا إلى الاقتراض اللغوي، وهو أمر واقع لا ريب فيه، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين: عامل الاتصال والاختلاط بالأعاجم، وعامل الحاجة إلى أخذ أشياء غير معروفة في المجتمع العربي، فتدخل العربية بأسمائها الأعجمية، فإذا انقضى زمن عليها تدخل في ضمن اللسان العربي حتى ليخيل إلى من لا يعرف أصلها أنها

عربية الأصل والنجار^(١).

وهذا هو منهج القرآن الكريم في التعريب، حتى أنكّر كثير من العلماء أن فيه شيئاً منه، مع قول بعض الصحابة والتابعين وكثير من العلماء بوجوده فيه، فقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام - توفيقاً بين الرأيين: " وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى، وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب على ألسنتها فعربته فصار عربياً بتعريبها إياه فهي عربية في هذه الحال " (٢).

وهذا المنهج هو الذي يجب أن يتبع وأن نسعى لتحقيقه خصوصاً في هذا العصر الذي اتسعت فيه ميادين التعريب فشملت الألفاظ والأساليب وأصنافاً من العلوم، والثقافات، والمصطلحات، والمفاهيم الحضارية، والإنسانية مما يؤثر في الألسنة والعقول

(١) وينظر في هذا المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٧٠٥/٨ للدكتور جواد علي.

(٢) العرب لأبي منصور الجواليقي ص ٥٣، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.

والسلوك ، فإذا لم نخضعه لمنهج تفكيرنا اللغوي والعقلي ، فإنه يكون خطراً على مستقبل أبنائنا وأجيالنا العربية الإسلامية ، وعلى لغتنا العربية الفصيحة الموحدة .

ضرورة علوم العربية للمعرب :

ثم إنه لا شك أن علم اللغة بمعناه القديم عند علمائنا اللغويين ضروري جداً لمعرفة الكلمات الفصيحة المروية عند العرب المتضمنة لمقاييسها ، التي يجب أن تُبنى عليها كلمات الناس المقيسة ، فهو علم الرواية : رواية كلام العرب وجمعه في المعاجم والتمييز بينه وبين الكلام غير المروي عنهم ، مثل المعرب والدخيل أو المستعمل في معان لم تضع العرب الكلمات لها ؛ ولذا نجد العلامة الأستاذ نصر الهوري في تقديمه للقاموس المحيط يعرفه بقوله : " وأما حد الفن - علم اللغة - فهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ الموضوعية من حيث دلالتها على

معانيها بالمطابقة " - ويقول : وقد علم بذلك أن موضوع علم اللغة المفرد الحقيقي ، ولذلك حدّه بعض المحققين فقال : " وعلم اللغة هو علم الأوضاع الشخصية للمفردات " ، ويقول : " وغايته الاحتراز عن الخطأ في حقائق الموضوعات اللغوية والتمييز بينها وبين المجازات والمنقولات العرفية " ، قال بعض المحققين : " معرفة مفردات اللغة نصف العلم ؛ لأن كل علم تتوقف إفادته واستفادته عليها " .

فهو علم مهم في التعريب وإمداد المعرب بما يحتاج إليه من الكلمات العربية الفصيحة ، ومصادر هذا العلم المقروءة : القرآن الكريم ، وكلام العرب الفصيح - شعراً ونثراً - في الجاهلية وصدر الإسلام ، ثم أساليب العلماء والفصحاء وتراثهم الفكري ، - وكذلك - علم الصرف ، فهو العلم الذي يختص بالجانب القياسي من اللغة ، فيحلل كلماتها ، ويصوغ القوانيين والقواعد الكلية لصياغة

الكلمات وبيان موازينها، ومعرفة
ذواتها في أنفسها من غير تركيب ،
وبه يمكن تحويل الكلمة إلى أبنية
مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل
إلا بذلك التحويل ، فهو علم
الاشتقاق القياسي الذي يعتبر أكبر
وسيلة للتوسع اللغوي السليم، وإكثار
مواد اللغة وتشعيب، كلماتها،
وإدخال غير العربي في دائرة المقاييس
والأوزان العربية، وإعطائه الصبغة
العربية .

ويضاف إلى ذلك علوم
الأساليب والتراكيب: علم النحو ،
وعلم المعاني ، وغيرهما من العلوم
العربية المساعدة ، فهي ضرورية
لتحقيق الأسلوب الصحيح الذي سبق
لنا وصفه إلى جانب كثرة الاطلاع
والتمرس بالأساليب الفصيحة .

ومعرفة اللغة أو اللغات المعرب
عنها اللفظ معرفة دقيقة عميقة ،
ومعرفة معنى اللفظ المعرب معرفة
دقيقة، إن التعريب أصبح عملاً علمياً

متخصصاً وواقعاً حيوياً ضرورياً
ولغويًا معقدًا في طرفيه: اللغة الأجنبية
المأخوذ منها، واللغة العربية الآخذة،
فلا بد من إتقانها أو التعاون بين
المتخصصين في كل واحدة منهما،
كما هو حاصل في الجمع ، لأنه قد
يكون من الصعب على الشخص
الواحد التعمق فيهما، والجمع بينهما
جمعًا متساويًا أو متقاربًا قسويًا، فوق
أن المعرب أصبح أغلبه كلمات
وأساليب وموضوعات علمية
متخصصة لا يعرفها معرفة دقيقة إلا
المتخصصون فيها .

التعريب فصاحة وبيان :

ما أسلفته في هذه المقدمة لبحثي
حاولت أن أثبت به أن التعبري يجب
أن يتوافر فيه أمران : الصحة اللغوية،
ووضوح الدلالة : دلالة المفرد
والأسلوب أو الكلمة والكلام ، وهو
أقل ما يجب في الأسلوب العلمي،
عندما يكون عربيًا محضًا وكلماته
عربية محضة ، فيجب أن يطبق ذلك

في الكلمات والأساليب الدخيلة؛ لأنها
إدخال لخلايا غريبة في جسم اللغة
العربية، فلا بد أن تكون موائمة له
صالحة للانصهار فيه والدوبان في
هيكله ونظام فصاحته ، ولعل مما
يزكي هذه النظرة تسميته بالإعراب
والتعريب، وهما بمعنى واحد يعينان
الفصاحة والإبانة والوضوح ، قال ابن
منظور^(١) : " وقال أبو عبيد : إنما هو
يعرّب بالتشديد ، يقال : عربتُ عن
القوم إذا تكلمت عنهم ، واحتججت
لهم، وقيل: إن أعرب بمعنى عرب " ،
وقال الأزهري^(٢) : " الإعراب
والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة ،
يقال : أعرب عنه لسانه وعرب أي
أبان وأفصح ، وأعرب عن الرجل :
بين عنه، وعرب عنه: تكلم بحجته " ،
ويقول شهاب الدين أحمد الخفاجي:
"واعلم أن التعريب نقل اللفظ من
العجمة إلى العربية ، والمشهور فيه
التعريب وسماه سيويه وغيره إعراباً

(١) اللسان (عرب)

(٢) تهذيب اللغة (عرب) ج ٢/٣٦٢

(٣) شفاء الغليل فيما دخل في لغة العرب من الدخيل ، ص ٣

وهو إمام العربية فيقال حينئذ معرّب
ومُعَرَّبٌ " (٣) .

ثانيا : المعرب في كتاب سيويه :

هذا وإني لألح في صنيع سيويه -
وهو أول المتحدثين عن التعريب من
علماء العربية والقصدوة لغره فيه -
لألح أنه يدخله في علم الصرف،
ومباحث أمثلة الكلم العربية، وأوزانها
الواردة عن العرب من الأسماء
والصفات غير المعتلة والمعتلة ، وما
قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به
ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير
بابه "، وهو الذي يسميه النحويون
التصريف والفعيل^(٤) ، يسميه
النحويون لعده هذا الاسم
ويحصرونه في مباحث قليلة تتعلق
بالتمرين على إيجاد كلمات على
أوزان ما بنت العرب من كلمات، ثم
إجراء ما تجرّبه العرب في كلماتها
المعتلة من تغيير في الكلمات المقيسة
عليها، وكانوا يرون أن التصريف جزء

من النحو. يقول العلامة رضي الدين الأستراباذي في شرح الشافية^(١): "واعلم أن التصريف من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم: هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن، ثم تعمل في البناء الذي بنيت به ما يقتضيه قياس كلامهم - كما يتبين في مسائل التمرين - إن شاء الله تعالى"، ولكن المتأخرين من النحاة انتهوا إلى أن التصريف تشمل مباحثه كل ما يتعلق بالكلمة العربية المفردة من الجانب القياسي في اللغة - كما سبق أن ذكرت - وبذلك أصبح هذا العلم كثير الأصول محددة المباحث والأبواب قسيما للنحو لا قسيما^(٢) منه .

في إطار نظرية سيبويه السابقة للتصريف وهو أنه وسيلة للبناء والتغيير، ذكر الإعراب أو التعريب

(١) ج ٦/١ - ٧ تحقيق الأساتذة محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد يحيى الدين عبد الحميد.

(٢) كتاب سيبويه ج ٣/٤ .

(٣) (٤ : السابق ص ٣٠٥ - ٣٠٧ .

فعلنونه بقوله: " هذا باب ما أعرب ممن الأعجمية^(٣) " ثم قال: " اعلم أنهم مما يُغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة " ^(٤) وهذا الصنيع يشعر أن تغيير اللفظ الأجنبي أو الأعجمي الذي فيه حروف غير عربية أمر لا بد منه ولا محيد، وهو لا يفترض هذا الحكم افتراضاً، وإنما يصف واقعاً لغوياً كان عليه العرب، وجاءت في إطاره كلماتهم المعربة، فهو يدمج التعريب فيما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال، ويبدأ حديثه عنه بالتغيير، تغيير الحروف الأعجمية بحروف عربية مناسبة، وهذا يوحي بأن تغيير الكلمة المعربة أمر مبدئي وتصرف مرغوب فيه، وهو يستدعي النظر إليها من ناحيتين:

الناحية الأولى: من حيث بنية الكلمة وحروفها المركبة منها، فإذا كان فيها بعض الحروف الذي لا يوجد له نظير

في العربية فإنهم يوجبون إبعاده واستبدال حرف عربي به قريب منه يؤدي معناه مثل الحرف الذي بين الجيم والكاف في اللغة الفارسية فإنه ينطق ويكتب جيمًا عربيًا خالصة ، وقد يجعل قافًا أو كافًا ، وهو إبدال ضروري لا بد منه ، يقول سيبويه : اعلم أنهم (أي العرب) مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة " (١) ، ثم يعقد بابًا آخر لتفصيل هذا الإجمال بعنوان " هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية " (٢) وهو واضح الدلالة على وجوب التغيير في الكلمة المعربة إذا كان فيها ما يوجب التغيير في نوع الحروف أو الصبغة والوزن ، ومن أقواله في هذا الباب قوله : " يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم الجيم لقرنها منها ولم يكن من إبدالها بدًّا ؛ لأنها

ليست من حروفهم وذلك نحو الجربز (٣) والأجر (٤) والجورب (٥) ، وقوله : " وربما أبدلوا القاف (أي جعلوها بدل الحرف المذكور؛ لأنها قريبة أيضًا، قال بعضهم : " قربز " ، وقالوا : " كريق وقُريق " ، ومثل الهاء التي تكون في أواخر الكلمات الشبيهة بهاء السكت العربية في مثل كُوسَة (٦) ومُوزَة (٧) فإنهم يبدلوها جيمًا أيضًا ، قال سيبويه : " يبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم - إذا وصلوا - الجيم ، وذلك نحو كُوسَة ومُوزَة ، لأن هذِهِ الحروف تُبدل وتُحذف في كلام الفرس - همزة مرة وباء مرة أخرى ، فلما كان هذا الآخر لا يشبهه أواخر كلامهم صار بمنزلة حرف ليس من حروفهم ، وأبدلوا الجيم ؛ لأن الجيم قريبة من الياء ، وهي من حروف البدل ، والهاء قد

(١) (٢ ، ١) كتاب سيبويه ج ٤ / ٣٠٥ - ٣٠٧ .

(٣) الرجل الخبّ - فارسي معرب المعرب للجواليقي - تحقيق العلامة أحمد محمد شاکر ص ١٤٤ ، ٥٥ ، ٣٠٧ .

(٤) المعرب / ٦٩ وفيه لغات . (٥) السابق وستأتي .

(٦) السابق ص ٣٣١ وهو الناقص الأسنان .

(٧) السابق ص ٣٥٩ - " الموزج - الخفّ - فارسي معرب وأصله موزه " .

تشبه الياء ، ولأن الياء قد تقع آخره ، فلما كان كذلك أبدلوها من الكاف ، وجعلوا الجيم أولى ؛ لأنها قد أبدلت من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم فكانوا عليها أمضي " ، وأضاف : " وربما أدخلت القاف عليها كما أدخلت عليها في الأول فأشرك بينهما ، وقال بعضهم : "كُوسَق" ، وقالوا : كرسق ، وقالوا : قُربق " .

ومثل الحرف الذي بين الباء والفاء ، فإنهم يبدلونه فاء وربما أبدلوه باء ، يقول سيبويه : " ويبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء نحو الفِرند^(١) ، والفندق^(٢) ، وربما أبدلوا الباء لأهمما قريتان جميعا ، قال بعضهم : البِرند^(١) " .

ويختتم سيبويه كلامه بقاعدة كلية موجبة شاملة وهي قوله : " فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه ما قرب منه من

حروف الأعجمية " .

ومثل تغيير الحرف الذي ليس من حروفهم ، تغييرهم حركات الكلمة التي ليست من حركات كلماتهم ، قال سيبويه : " ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في زور وأشوب فيقولون : زورٌ وأشوبٌ ، وهو التخليط ؛ لأن هذا ليس من كلامهم " .

زور وأشوب جعلهما الجواليقي مثالا لما أبدل العرب حركته ، وقد شكلت الأولى في الكتاب بفتح الزاي وسكون الواو والراء ، ورُسمت الثانية بعلامة مد الهمزة قبل التعريب ثم شكلت الأولى بالضم ، والثانية بهمزة غير ممدودة . وقال الدكتور محمد حسن عبد العزيز : " فسره الشيخ طاهر الجزائري بقوله : و " زور " بالضم بمعنى القوة معرب من زور بضمه مشوبة بالفتحة فأبدلت فيه هذه الضمة بضمه خالصة ، وهذا الإبدال لازم لعدم وجود الضمة

(١) قال الجواليقي : " والفِرند فارسي معرب وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه ، وقد حكى بالفاء والباء " -

(٢) السابق ٢٨٧ .

المعرب ص ٢٩١ ، وينظر البِرند بالمعنى نفسه ص ١١٤ .

المشوبة في العربية المشهورة^(١) "

قد يبدل الحرف العربي في الكلمة
المعربة وليس بواجب ، وأما الحرف
الذي هو من حروف العرب، فإنه لا
يطرد ولا يجب، يقول سيويه : " وأما
ما لا يطرد فيه البديل فالحرف الذي
هو من حروف العرب نحو سين
سراويل وعين إسماعيل أبدلوا للتغير
الذي قد لزم (أي : لزم بدخول
الكلمة في العربية) كما يأتي في
الناحية الثانية، فغيره لما ذكرت من
التشبيه بالإضافة (أي النسبة) فأبدلوا
(سين سراويل) من الشين نحوها في
الهمس والانسلال من بين الثانيا،
وأبدلوا من الهمزة العين؛ لأنها أشبه
الحروف بالهمزة^(٢)، وقالوا: قفشليل،
فأتبعوا الآخر الأول لقربه في العدد لا
في المنخرج".

الناحية الثانية: من حيث وزن الكلمة
وهيئتها من الملاحظ أن العرب كثيراً
ما يغيرون أوزان الكلمات التي
يدخلونها في لغتهم، ويحرصون أشد
الحرص أن يكون وزنها سائغاً في
أذواق أبناء العربية مقبولاً في أوزانها ،
ولكنهم قد يقبلون إبقاء الكلمة على
وزنها الأول وتركيبها إذا كان يشبه
وزناً من أوزان العربية مركباً من
حروف مقبولة فيها .

ولذلك نستطيع أن نجعل ما
ذكره سيويه من صيغ المعرب عند
العرب ثلاثة أقسام، وقد بدأ حديثه
عنها بقوله^(٣) : " فرما ألحقوه ببناء
كلامهم، وربما لم يلحقوه " ، ثم تبي
بتفصيلها فقال :

أ- فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم
فدبرهم^(١) ألحقوه ببناء هجوع ،

(١) التعريب في القلم والحديث ص ٦٥، عن التقريب ص ٤.

(٢) قال الجواليقي : " وقالوا سراويل وإسماعيل وأصلهما سراويل وإشماويل وذلك لقرب السين من الشين في
الهمس " ، المعرب ص ٥٥، وفي المزهر ج ١/٢٧٤ أن إسماعيل أصله إشماويل ، وفيه " وكذلك قفشليل - أبدلوا
الشين من الجيم واللام من الزاي والأصل قفشليل، وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم
والقفشليل: المغرفة.

(٣) كتاب سيويه ج ٤ / ٣٠٣ .

ومخرج^(٢) الحقوه بسَلْهَبٍ وديِنَار^(٣)
الحقوه بديِمَاس وديِنَاج^(٤) الحقوه
كذلك .

وقالوا: إسحاق^(٥) فألحقوه
بإعصار، ويعقوب^(٦) فألحقوه بـيربوع،
وجَورب^(٧) فألحقوه بفوعـل، وقالوا :
آجور^(٨) فألحقوه بعاقول ، وقالوا :
شبارق^(٩) فألحقوه بعُذافر، ورستاق^(١٠)
الحقوه بقرطاس، ولما أرادوا أن يعربوه
الحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون
الحروف بالحروف العربية".

فهذا القسم تصرفوا فيه، وألحقوا
كل بناء منه ببناء من أبنية كلامهم
وأوزانه، ولم يتركوا فيه حرفاً من غير
حروفهم.

ب- القسم الثاني ما غيره عن وضعه
الأعجمي وبنائه قبل التعريب،
ولكنهم لم يلحقوه إلحاقاً كاملاً
بأوزان الكلمات العربية وأحكام
صيغها وأنواع التصرف فيها
بالاشتقاق والتحويل، والذي حملهم
على تغييرها أن الكلمة الأعجمية أو
غير العربية، يحتم دخولها العربية،

(١) هي من العرب عند الأقدمين ، ينظر المعرب للحواليقي ص ١٩٦ ، وفي هامشها ذكر الأستاذ المحقق بعض
المراجع المؤيدة لهذا القول ولكنه شكك في صحته، والمخرج : الطويل المشقوق أو الطويل مطلقاً ، اللسان (مخرج)
٣٦٨/ ٨ .

(٢) البهرج : الشيء المباح والرديء ، اللسان (مخرج)، وقال: " هو إعراب نِبْهَرَةٌ فارسي " ، والسَلْهَب: الطويل ،
السابق (سَلْهَب) .

(٣) المعرب ١٨٧ ، وقال : " والدينار فارسي معرب وأصله دِنَار " ، والديِمَاس : الحَمَام ، اللسان (دمس)

(٤) ديباج: ضرب من الثياب بالكسر والفتح مشتق من الدبج وهو النقش والتزيين فارسي معرب، اللسان (دبج)،
وقال عن الديباج : (مؤلّد)

(٥) المعرب ٦٢ ، وقال : " إسحاق أعجمي وإن وافق لفظ العربي " .

(٦) أعجمي ، المعرب ص ٤٠٣ .

(٧) جوزب أصله كَورب ، المعرب ص ٥٥ ، الحقوه بكوكب / ٥٦ .

(٨) في اللسان (أجر) هو طيبخ الطين وفيه وجوه كثيرة من الضبط ، وقال : " وآجور على فاعول وهو الذي يبنى
به فارسي ومعرب " .

(٩) شُبارق : مقطّع ومزق ، اللسان (شيق) ، ولم يذكر أنه معرب ، والعُذافر : العُصْبُ العظم الشديد والأُنثى بالماء ، السابق
(علنر)

(١٠) في اللسان (رستق) عن اللحياني : الرزتاق والرستاق واحد فارسي معرب الحقوه بقرطاس وهو السواد .

بتعريبها، إبدال حروفها غير العربية حروفاً عربية - كما سبق - فحملهم تغيير الحروف على تغيير الحركات، كما يغيرون بنية الكلمة العربية وحركاتها في الإضافة: أي نسبة الشيء إلى غيره، وربما حذفوا بعض حروف الكلمة المعربة كما يحذفون في هذه النسبة، ويزيدون حروف الكلمة فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم: (أي ما يلحقونه بأبنية كلماتهم وما لم يلحقوه)، قال سيبويه في هذا القسم: "وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب

عربياً غيره، وغيروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة ولا يبلغون به بناء كلامهم؛ لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم، وإنما دعاهم ذلك أن الأعجمية يغيرها دحوها العربية بإبدال حروفها، فحملهم هذا التعبير على أن أبدلوا وغيروا الحركة، كما يغيرون في الإضافة (أي: النسبة) إذا قالوا: هبِّي نحو زباني^(١) وثقفي^(٢)، وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء، وما لا يبلغون به بناءهم، وذلك نحو آجر^(٣) وإبريسم^(٤) وإسماعيل^(٥) وسراويل^(٦) وفيروز^(٧) والقهرمان^(٨) .

(١) زباني نسبة إلى زينة بإبدال الياء ألفاً مثل طائي في النسبة إلى طئبي، قال سيبويه: "وكان القياس طئبي وتقديرها طئبي ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء ونبرا الاسم على هذا كما قالوا في زينة: زباني"، كتاب سيبويه ٣/٣٧١، والقياس زبني، السابق ص ٣٢٨ - ٣٣٥ .

(٢) نسبة إلى ثقيف والقياس ثقيفي، السابق ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٣) تقدمت .

(٤) المعرب ص ٥٦، ٧٥، قال: "الأبريسم أعجمي معرب بفتح الألف والراء، وقال بعضهم: إبريسم بكسر الألف وفتح الراء، وترجمته بالعربية الذي يذهب صُعداً".

(٥) تقدمت

(٦) تقدمت

(٧) اسم أعجمي ممنوع من الصرف عرف عن العرب كثيراً، المعرب ص ٢٩٤ وهامشها للمحقق .

(٨) المعرب ٥٦/٥٦، وجعله من أمثلة ما زادوا فيه، قال: "وقهرمان وأصله قَرمان".

" قد فعلوا ذابما ألحق بنائهم وما لا يلحق من التغيير والزيادة والحذف لما يلزمه من التغيير ".

ومن هذا النص ندرك أن تغيير الكلمة المعربة عند إدخالها العربية أمر مألوف وواقع في منهج التعريب العربي، وهو يكاد يكون عاماً في كل الكلمات المعربة، شاملاً للحروف غير العربية حرفاً عربياً آخر، والحروف الواقعة في مواقع الزيادة، وقد يزيدون في الكلمة المعربة حرفاً أو أكثر، وقد يحذفون بعض حروفها ما يحذفون من الكلمة العربية المنسوبة، كما يشمل هذا التغيير حركات الكلمة وطريقة تشكيكها .

ودخول الكلمة الأعجمية في العربية يحمل على ذلك كله ويقتضيه وهو

ما يحمله سيبويه في قوله: " وقد فعلوا ذابما ألحق بنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف لما يلزمه من التغيير ".

ج- القسم الثالث في كلام سيبويه - من المعرب هو ما لم يغيروا بناءه السني كان له في لغته الأولى قبل التعريب بشرط أن تكون حروفه عربية خالية من غيرها، قال سيبويه: " وربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم (حروف العرب) كان على بنائهم أو لم يكن، نحو خراسان^(١)، وخرم^(٢)، والكركم^(٣). وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو فرند^(٤) وبقم^(٥)، وآجر^(٦) وجرهز^(٧) ".

(١) المعرب / ٥٦، ١٨٣ .

(٢) المعرب ص ٥٦، وقد جعلها كسابقتها من أمثلة ما تركوه على حاله، وفي ص ١٧٩ حكى خلافاً في كونها معربة، وقال: " وقال غير أبي عبيدة: هي أعجمية، ومعناه يعود إلى الطيبة والنشاط والفرح.

(٣) المعرب / ٥٦، ٣٣٩، وقال: " قال ابن السراج: والكركم: أعجمي معرب وهو الزعفران، الواحدة كركمة ". (٤) تقدمت .

(٥) المعرب ص ١٠٧، وقال: " ابن دريد والبقم فارسي معرب وهو صبغ أحمر، وقد تكلمت به العرب ".

(٦) تقدمت . (٧) تقدمت .

هذا وقد ختم سيويه الباب الثاني من باب الإعراب أو التعريب السابق ذكرهما وتفصيل ما فيهما بقوله: " فهذه حال الأعجمية، فعلى هذا فوجهها " (١)

هذه هي أقسام المعرب، وأحكام بنيتها، وحروفها. ومنهج العرب في التعريب كما يصف ذلك كله ويحدده سيويه في كتابه الخالد، وهو ما نجده في كتب النحاة الذين اهتموا بذكر المعرب من بعد سيويه، فقد تبعوه ولم يخرجوا عما ذكره، وإن كان بعضهم قد زاده تفصيلاً واستخرج بعض الأحكام والضوابط التي لا نجد لها واضحة في كتاب سيويه.

وسأتي بعض الحديث عن التعريب ومنهجه في المعاجم اللغوية.

ثالثاً: المعرب لأبي منصور الجواليقي:

هذا الكتاب مهم جداً، وأحسن ما عرف من كتب المعرب إلى الآن، وقد زاد حسناً، وارتقت قيمته وصحة نصوصه بتحقيق الأستاذ الكبير أحمد

(١) كتاب سيويه ج ٤/٣٠٧.

محمد شاكر - رحمه الله تعالى - إياه، وقد رأيت أن أقدم - هنا - ما ذكره الجواليقي فيه في هذا الموضوع الذي فصله سيويه، لأنه في الموضوع نفسه، وإجمال لما ذكره سيويه، ثم تفصيل له بالتطبيق والأمثلة التي سبق كثير منها، وقد ذكره الجواليقي بعنوان " باب معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي "، قال تحت هذا العنوان:

" اعلم أنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقرها مخرجاً، وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضاً، والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب، وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركة بحركة، أو إسكان متحرك، أو تحريك

ساكن ، وربما تركوا الحرف على
حاله لم يغيروه"^(١).

إنه إجمال لما فصله سيوييه
وتوضيح لبعض نصوصه، مما يجعل كلام
سيوييه بياناً لمنهج العرب في التعريب
ولمذاهبهم فيه ، وأنه الأصل والمصدر
الذي استقى منه كل الكاتبيين في التعريب
من بعده.

ثم إنه من المعلوم أن أبا منصور
الجواليقي قد جمع في كتابه هذا كل
ما وصل إليه علمه منه ، وقال في
مقدمته : "وهذا كتاب نذكر فيه ما
تكلمت به العرب من الكلام
الأعجمي ونطق به القرآن المجيد ،
وورد في أخبار الرسول صلى الله عليه
وسلم والصحابة والتابعين رضوان الله
عليهم أجمعين ، وذكرته العرب في
أشعارهم وأخبارهم ليعرف الدخيل
من الصريح ، ففي معرفة ذلك فائدة
جليلة ، وهي أن يجترس المشتق فلا

يجعل شيئاً من لغة العرب لشيء من
لغة العجم".

وقد رتبته على حروف المعجم
مراعياً الحرف الأول فقط من
الكلمات المعربة التي ذكرها .

رابعا : العرب في بعض كتب النحو
الأخرى :

لم أر في أكثر كتب النحو
المتداولة اهتماماً بذكر المعرب
وأحكامه ، ولكنني أذكر كتابين من
كتب النحو المشهورة ومصادره
المتأخرة ، اهتم مؤلفاهما بذكره على
اختلاف في المنهج والمقدار وهما :

أ- "الأصول في النحو"^(٢) للإمام أبي
بكر بن السراج النحوي المتوفى سنة
(٣١٦هـ).

ومن المعروف المؤكد أن هذا
الكتاب مبني على كتاب سيوييه
وأصوله، فهو ترتيب لمسائله، وتوضيح
للغامض منه، وتحديد لقواعد النحو

(١) العرب ص ٥٦، وينظر أيضا " في التعريب والعرب " وهو المعروف بـ " حاشية ابن بري على كتاب العرب "

ص ٢٢-٢٣، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي .

(٢) طبع بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - طبع مؤسسة الرسالة - بيروت .

والتعاريف والأقسام فيه، مع اجتهاد مؤلفه وإضافته الكثير من آراء النحاة الآخرين البصريين والكوفيين، ومما يظهر فيه اعتماده على سيبويه ما ذكره في المعرب، فهو اختصار وتوضيح لما في الكتاب: بابي التعريب السابق والتفصيل السابق لهما، قال ابن السراج: "باب أبنية ما أعرب من الأعجمية"، "الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللفظ كثيراً، ومخالفته على ضربين: أحدهما مخالفة البناء، والآخر مخالفة الحروف.

فأما ما خالف حروفه حروف العرب، فإن العرب تبدله بحروفها ولا تنطق بسواها، وأما البناء فإنه يجهى على ضربين: أحدهما: قد بنته العرب بناء كلامها وغيرته كما غيرت الحروف التي ليست من حروفها، ومنه ما تكلمت به بأبنية غير أبنيتها، وربما غيروا الحرف العربي بحرف غيره؛ لأن الأصل أعجمي" (١).

ثم فصل هذا الإجمال ببعض

(١) السابق ج ٢/٢٢٣.

التفصيل بأسلوب نقي واضح وبأمثلة من الكلمات المعربة، كلها من أمثلة سيبويه وقد تقدمت.

ب - الثاني: "ارتشاف الضرب من لسان العرب" للإمام أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، ونرى في هذا الكتاب اهتماماً واضحاً بالمعرب، فقد تعرض له في موضعين من هذا الكتاب - فيما أعلم - هما: الأول بعنوان: "فصل الأسماء الأعجمية"، ذكره في ضمن أحكام وأقسام أبنية الأسماء المجردة والمزيدة، وما ذكره في هذا الفصل هو تلخيص وتحديد لما ذكره سيبويه، وسبق تفصيله.

قال أبو حيان: "صنف أبو منصور الجواليقي فيها (في الأسماء الأعجمية) كتاباً حسناً، ودلائل العجمة مذكورة في باب ما لا ينصرف، والأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيتها في اعتبار الأصلي والزائد

والوزن حكم أبنية الأسماء العربية
الوضع مثل درهم وبهرج.

وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها
ولا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي
قبله نحو آجر وإبريسم .

وقسم تركوه غير مغير .

فما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يعد
منها وما ألحق عد منها ، مثال الأول:
نُراسان لا يثبت به فعّالان ، ومثال
الثاني : نُرم (١) ألحق بسلم ، وكركم
ألحق بقمقم (٢) .

والحكم الواضح الذي استفدناه من
هذا التقسيم الموجز الواضح أن
المعرب الذي ألحقه العرب بأبنيتها
يعتبر منها وتجرى عليه أحكامها في
اعتبار الأصلي والزائد والوزن ،
والأمثلة كلها تقدمت في أمثلة
سيبويه .

خامساً : ما يعرف به الأعجمي

الدخيل في العربية :

الموضع الثاني الذي تعرض فيه أبو
حيان للمعرب هو " باب ما لا
ينصرف " كما ذكر هو نفسه في
الموضع الأول .

وقد ذكر في هذا الموضع (٣)
العلامات اللفظية التي يعرف اللفظ
الأجنبيّ المعرب بها أو ما سماه هو
"دلائل العجمة" ، ذكرها في
الارتشاف (٤) مختصرة في الباب
المذكور ، ونقلها الإمام السيوطي في
المزهر (٥) من شرحه الكبير للتسهيل:
" تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "
لابن مالك ، وعنوانها بقوله : " فصل
قال أئمة العربية تعرف عجمة الاسم
بوجوه " ، وهي بتصرف وإضافة
للشرح :

(١) في المطبوعة حرم بالحاء ، والصواب : حرم بالحاء .

(٢) الارتشاف ج ١/٧٢ .

(٣) السابق ص ٤٣٨

(٤) السابق ج ١/٧٢ .

(٥) السابق ج ١/١٧٠ .

أ- النقل ، بأن ينقل أحد أئمة اللغة العربية أن كلمة مستعملة في اللسان العربي هي معربة منقولة من لغة أخرى، وهو دليل قوي معتبر في مصادرها ومعاجمنا اللغوية ، وهي ملأى بنقول أئمة العربية الصحيحة ، من أمثال أبي بكر بن دريد المتوفى سنة (٣٢١هـ) ، وأبي منصور الأزهري المتوفى سنة (٣٧٠هـ) ، وإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى على كثير من الكلمات التي يذكر بعضهم أنها معربة، ويجعلها آخر غير عربية محضة، أو هذا يفسرها بتفسير، وذاك يفسرها بتفسير آخر مثل كلمة البُخت والبُختية-بضم الباء فيهما- قال صاحب اللسان^(١): "البُخت والبُختية : دخيل في العربية أعجمي معرب وهي الإبل الخراسانية .. وبعضهم يقول: إن البخت عربي

(١) (بخت) ج ٩/٢ - ١٠

(٢) ج ٢٥٢/٢ ..

(٣) (بخت) ج ٩/٢ - ١٠

(٤) وينظر في هذا تعلقم المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام لكتاب العرب لأبي منصور الجواليقي، تحقيق المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر ص ٣-٨، والتعريب في القديم والحديث ص ٤٨-٤٩ للدكتور محمد حسن عبد العزيز .

وينشد لابن قيس الرقيسات :
يَهَبُ الألفَ والخيولَ ويسنقي
لبن البُختِ في قِصاعِ الخُلنجِ"
والذي قال: إنها عربية هو ابن دريد في الجمهرة^(٢)، قال : " والبُخت جمع بختي عربي صحيح " ، ولكنه جعل البُخت بفتح الباء معربا فقال : " والبُخت فارسي معرب ، وقد تكلمت به العرب وهو بخت الجسد " : أي الحظ ، وهذا النص نقله صاحب اللسان^(٣)، وأضاف إليه قوله: " قال الأزهري : لا أدبي أعربي هو أم لا ؟ ورجل بخت : ذو جسد ، قال ابن دريد: ولا أحسبها فصيحة".

ومع ملاحظة ما قد يكون في هذه النقول من الأحكام الناقصة أو المستعجلة مما يقوله^(٤) المتعمقون في الدراسات اللغوية الحديثة واللغات، التي كانت تنقص كثيرا من الأئمة

السابقين والمتخصصين في اللغة العربية في العصر الحديث .

ثم إن هذا الدليل أصبح دليلاً تاريخياً يفيد في الحكم على الكلمات التي عربت في الماضي في الجاهلية وصدر الإسلام من اللغات التي احتكت بها العربية في ذلك العصر وهي لغات معينة على رأسها الفارسية .

ب-الدليل الثاني خروج اللفظ المعرب عن أوزان الأسماء العربية نحو إِبْرَيْسَم - فإنه لا يوجد لهذا الاسم نظير عربي يشاركه في الوزن ، ومثل خراسان فإنه لا يثبت به فعالان كما سبق ، ومثل بقم فإن وزنها " فعل " بتشديد العين لا يوجد في الأسماء العربية إلا نادراً، ولذا قال ابن منظور^(١): " فثبت أن فعل ليس في أصول أسمائهم، وإنما يختص بالفعل " .

(١) في اللسان (بقم) .

(٢) الصباح (نرجس) .

(٣) التاج ٤ / ٨٥١ .

(٤) السابق / ٢٥٦ .

(٥) السابق ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٦) المعرب ص ٥٩ .

(٧) (حصص) ج ٧ / ٦٠ .

ج-الثالث أن يكون أوله نوّناً ثم راء نحو نرجس، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية ، وفي نرجس يقول الجوهري^(٢): " نرجس معرب والنون زائدة لأنه ليس في الكلام فعِلل ، وفي الكلام: نَفْعِل " أي: فَعِل، وفي تاج العروس للزبيدي جدال في إثبات عربية الكلمات التالية "نرز"^(٣) و"نرس"^(٤) و"نرش"^(٥)، فقد قيل: إنما معربة لوجود الراء بعد النون في أولها .

د-الرابع أن يكون آخره زائياً بعد دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية وقال الجواليقي^(٦): " وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل من ذلك " الهندار " والمهندز، وأبدلوا الزاي سينا فقالوا: "المهندس" .

هـ- أن يجتمع في الكلمة الصاد والجيم مثل الصولجان والحصص ، وفي الحصص يقول صاحب اللسان^(٧):

الجصُّ والجص معروف الذي يطلى به وهو معرب، قال ابن دريد: هو الجصُّ ولم يقل الجصَّ (بفتح الجيم)، وليس الجص بعربي وهو من كلام العجم".

و-السادس أن يجتمع في الكلمة الجيم والقاف نحو المنحنيق، وفي هذا يقول الجوهري-^(١): "الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن يكون معرباً أو خكاية صوت نحو "الجرذقة" وهي الرغيف و"الجرموق" الذي يلبس فوق الخف و"الجرامقة" قوم بالموصل أصلهم من العجم و"الجوسق": القصر و"جلِّق" بالتشديد وكسر الجيم واللام موضع بالشام و"الجوالق" وعاء، والجمع الجوالق بالفتح - والجوالق أيضاً".

ز-السابع أن يكون اللفظ خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الدلاقة، وهي "الباء والراء والفاء واللام والميم

والنون"، فإنه متى كان عربياً فلا بد أن يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وفرزدق وجعفر وجوهر.

هذه أدلة معرفة اللفظ الأعجمي في تراثنا اللغوي ومعاجمه، قدمناها مشروحة مفصلة بخلاف ما ذكرت عليه في المصدرين السابقين^(٢).

سادساً: المعرب وتعريفه في المعاجم اللغوية:

المعاجم اللغوية هي المصادر الأولى للمعرب الذي عربته العرب الفصحاء، وللمولد الذي دخل اللغة العربية من بعدهم، فهي التي جُمع فيها كلام العرب الفصيح وفُرق فيها بين العربي الأصيل والمعرب والدخيل، وكتب المعرب التي جمعت المعرب وخصصت له - مثل معرب الجواليقي - أكبر شاهد على ذلك فأكثر ما فيها منسوب إلى مؤلفي هذه المعاجم أو منقول منها، وكذلك ما قدمناه في هذا البحث من تفسير وتوثيق للكلمات

(١) الصحاح ج ٤/١٤٥٤ (فصل الجيم، باب القاف)، وينظر المزهج ١/٢٧١.

(٢) وينظر فيها أيضاً المعرب ص ٥٩ - ٦٠ للجواليقي.

العربية المذكورة في كتب النحو ، ومن بيان لأدلة معرفة المعرب إنما كان بالرجوع إليها والاعتماد عليها ، وقد علمنا أن الدليل الأول منها هو نقل أئمة اللغة الذي سُجِّل في هذه المعاجم والمرجع إليها فيه .

ويصدق هذا القول على كل معاجمنا المعتمدة المتداولة ، مثل جمهرة اللغة لابن دريد ، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، والصحاح لإسماعيل الجوهري - وغيرها .

فالجمهرة - مثلاً - يعتبر من المعاجم الصغيرة، ولكنه جمع مادة غزيرة من المعرب والمولد وكلمات كثيرة منها، بلغ فهرسها ثمانى صفحات وعمودين في النسخة المحققة، وقد أحسن صنعاً الدكتور رمزي منير بعلبكي محققه بصنع هذا الفهرس، فأفاد فائدتين : فائدة إبراز ما في هذا المعجم القيم من الألفاظ المعربة والمولدة ، فعنوان هذا الفهرس يجمعهما. وفائدة معرفتها وسهولة العثور عليها والرجوع إليها .

ويبلغ اهتمام ابن دريد بالمعرب ذروته فيعقد له باباً في آخر الكتاب بعنوان: " باب ما تكلمت به العرب من كلام العجمة حتى صار كاللغة".

ويذكر تحته كلمات كثيرة معربة يخللها بكثير من الآراء والشواهد وأحكام المعرب مثل ما فعل في ثنايا الكتاب .

ويظهر لي أن المصدر الأول - من المعاجم اللغوية - للمعرب، ولذلك كثرت النقول عنه، واعتمدت أقواله فيه، ولولا خوف الإطالة لضربنا لذلك بعض الأمثال، أو لسقنا بعض النماذج الموضحة.

الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري: وهو أيضاً معجم ممتاز ومصدر مهم جداً للمعرب، وقد كثرت النقول عنه في معاجم المتأخرين مثل لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي ، وقد سبق لي نقل بعض أقواله في المعرب.

تعريفه للمعرب :

ويظهر لي أن هذا الإمام اللغوي هو أول من اهتم بتعريف المعرب من المعجميين الكبار المشهورين ، قال في معجمه المذكور : " وتعريب الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها ، تقول: عربته العرب وأعربته أيضاً" (١) ، وقد نقل هذا التعريف كثير من أئمة اللغة الكبار - كما يأتي .

وأنا أفهم من قوله : " على منهاجها " أنه على منهاجها في التعريب ، وهو ما سبق وصفه من كتاب سيبويه وغيره وبيان أقسامه ، فهذا التعريف تقرير لما قاله سيبويه واستخلاص منه ولا يختلف معه ، ومعنى " تتفوه به " : تلفظ به أفواهاها وتجريه في كلامها على نحو منا ذكر سيبويه وقسّم ، إذ ما تتفوه به العرب يشمل ما حمل على نظيره العربي لإمكان حمله عليه وإلحاقه به -

وهو الكثير - وما لم يحمل على نظيره العربي فتكلموا به كما تلقوه بشرط أن يكون خاليًا من الحروف غير العربية - كما سبق - لذا فلا يخالف ما قيل عن الجوهرى : " اشترط في الكلمة المعربة أن تتفوه بها العرب على منهاجها في بناء ألفاظها ، وهو منهج يخالف ما انتهى إليه سيبويه" (٢) ، وهو تعريف وليس بمنهج ، إذ هو لم يطبق عليه بما يوافق هذا التفسير أو يدل عليه ، ولم يتوسع في شرحه بذكر أمثلة له تجعلنا نحكم بهذه المخالفة لسيبويه ، بل إن تطبيقاته الكثيرة على هذا التعريف وما ذكره من الكلمات المعربة وأحكام المعرب في ثنايا كتابه " الصحاح " لا يختلف عما ذكره المعجميون الآخرون في المنهج العام ، ومن ذلك قوله (٣) : " البهْرَج : الرديء من الشنيء وهو معرب يقال : درهمٌ بهْرَجٌ " ، وقد

(١) الصحاح (عرب) ج ١/١٧٩ ، تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، ط دار العلم للملايين ، بيروت .

(٢) ينظر " التعريب في القلم والحديث " ص ٧٢ للدكتور محمد حسن عبد العزيز .

(٣) الصحاح ج ١/٣٠٠ .

تقدمت هذه الكلمة في أمثلة سيويه للمعرب - وقال عنها ابن دريد^(١) : " والبهرج: الباطل وهو بالفارسية نَبَهْرَه " .

إن منهج العرب في التعريب هو ما وصفه سيويه، وانتهى إليه الجوهري فعبر عنه تعبيراً موجزاً محكماً على أسلوبه في التعبير المحكم . وهل من المعقول أن تبني العرب كل المعربات بمنهج بناء ألفاظها وهي تنقلها من لغات أخرى تختلف عن لغتهم قليلاً أو كثيراً في بناء كلماتها وحروف هجائها .

والجوهري في تعريفاته وذكره للمواد اللغوية وتحديد المعاني دقيق محكم موجز ، وقد نقل علماء^(٢) اللغة والنحو تعريف الجوهري المذكور، ولم يروه مخالفاً لما انتهى إليه سيويه ولا مذهباً مستقلاً عن الآخرين، وذلك دليل على موافقتهم

(١)الجمهرة ج ٣/١٣٢٤، وينظر أيضا ص ١١١٣ .

عليه، واعتمادهم إياه على تفسيره السابق ، فهو يمثل رأي هؤلاء الأئمة كلهم، وليس تعبيراً عن مذهب خاص بصاحبه كما رأى بعض العلماء .

تعريف الفيومي للمعرب :

عرف الشيخ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي المتوفى سنة (٧٧٠هـ) في معجمه الصغير الشهير " المصباح المنير" بقوله : " والاسم (المعرب) الذي تلقته العرب من العجم نكرة نحو إِبْرَيْسَم، ثم ما أمكن حمله على نظيره من الأبنية العربية حملوه عليه، وربما لم يحملوه على نظيره، بل تكلموا به كما تلقوه، وربما تلعبوا به فاشتقوا منه، وإن تلقوه علماً فليس (بمعرب) وقيل فيه أعجمي مثل إبراهيم وإسحاق^(٣) .

وهو تعريف واضح أجمل فيه الفيومي منهج العرب في التعريب بما يركي تفسيري السابق لتعريف

(٢)ينظر مثلاً : لسان العرب (عرب) ج ١/٥٨٩، ط دار صادر ، بيروت ، وتاج العروس - المقدمة ج ١/٩

وأعاد ذكره في ص ٣٧٣ (عرب)

(٣)في مادة (عرب) .

والجوهري ، قاصراً اسم المعرب على ما كان نكرة من الأسماء ، وأما ما كان علماً من الأسماء غير العربية، فإنه يسمى أعجمياً، ولا يقال: إنه معرب، ومضيفاً قوله: "وربما تلعبوا به فاستقوا منه"، أي: ربما تلعب العرب وتلهوا بالاشتقاق من الكلمة المعربة، وكأنه يقصد أن هذا الاشتقاق ليس كثيراً لتعبيره بـ "ربما"، وأنه ليس بعمل جاد قياسي لأن اللعب ومنه تلعب ضد جد، وقد نقل^(١) الإمام

السيوطي أقوال أئمة اللغة بمنع اشتقاق الاسم المعرب، ولكنه ذكر ما يفيد أنه قد يشتق منه، مثل كلمة لجام - وهي معرب لجام - السقي ذكر السيوطي جميع المشتقات؛ الأسماء والأفعال منها، وقال: "وليس تبيينهم لأصله (أي: تبيين اللغويين لأصل المعرب) الذي نقل عنه وعرب منه باشتقاق له؛ لأن هذا التبيين مغزى والاشتقاق مغزى آخر، وكذا كل ما كان مثله"، وهذه ملاحظة قيمة يجب اعتبارها

(١) الزهرج ١ / ٢٨٦ وما بعدها .

أبواه جعلاه مجوسياً".

فكان هذه الكلمة مما تلعب به العرب بالاشتقاق منها .

وبذلك نعلم أن الاشتقاق من الاسم المعرب أمر مأنوس وغير منكور ، ونعلم من هذا التعريف وأمثاله أن التعريب تلقى أخذ من لغة أخرى بحكم الالتقاء بين جماعتين من الناس ، والحاجة إلى الكلمة المعربة ، وليس عملاً نظرياً تصنف فيه الكلمات وتعد في قوائم للاستعلام والتداول في غير لغتها .

سابعاً: الفرق بين المعرب والمولد والمصنوع :

الإمام السيوطي جعل المعرب "النوع التاسع عشر" في كتابه "الزهر"^(١) وعنوانه بقوله : " معرفة المعرب " ، وبدأ حديثه عنه بتعريفه فقال : " هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها".

(١) الزهر ج ١ / ٢٨٦ وما بعدها .

(٢) السابق ص ٣٠٤ . (٣) ج ١ / ٩ .

قال الجوهري في الصحاح : "تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول : عربته العرب ، وأعربته أيضاً".

وجعل المولد "النوع الحادي والعشرين"^(٢) بعنوان " معرفة المولد" وبدأ الحديث عنه بتعريفه فقال: " وهو ما أحدثه المولسدون الذين لا يحتج بألفاظهم ، والفرق بينه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح ، وهذا بخلافه".

وفي مختصر العين للزبيدي : " المولد من الكلام المحدث " .

وفي ديوان الأدب للفارابي يقال : " هذه عربية وهذه مولدة " .

وقد نقل هذين التعريفين العلامة مرتضى الزبيدي في مقدمة شرحه للقاموس : " تاج العروس من جواهر القاموس "^(٣) .

فالمعرب ما تفوهت به العرب الذين يحتج بكلامهم ، وأدخلته في

لغتها، وهو ما وصفه سيويه ومنهجهم في استعماله وأقسامه، وسجلته المعاجم اللغوية مما سبق الحديث عنه تفصيلاً .

والمولد ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بالفاظهم ، والمولدون هم المتكلمون بالعربية الذين جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، ودخول اللحن في كلام العرب ، وقد جاء في لسان العرب ^(١) قوله: " وإنما سمي المولد من الكلام مولداً إذا استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى " ، وقوله: " والمولد: المحدث من كل شيء ، ومنه المولدون من الشعراء إنما سموا بذلك لحدوثهم " .

والمصنوع: المفعول الذي يورده صاحبه على أنه عربي فصيح ، وهو بخلافه ، أي : يكون ادعاءؤه فصاحته غير صحيح ومرفوض .

وبذلك تنتهي إلى أن الوصف بـ "العرب" خاص بما عربته العرب الذين يحتج بكلامهم ويستشهد به في اللغة وعلومها، وشهاب الدين أحمد

(١) ج ٤٦٩/٣ - ٤٧٠ (ولد) .

الخفاجي جمع في كتابه " شفاء الغليل فيما دخل كلام العرب من الدخيل " بين المعرب والمولد ، فقال في أوله بعد ذكر المعرب للجواليقي : " وأضفت إليه فوائد ونظمت في لباته فرائد وضممت إليه قسم المولد وهو إلى الآن لم يدون في كتاب " .

ثامناً: نتائج وملاحظات :

بعد هذه الجولة في المعرب في فكرنا اللغوي القلم نستطيع أن نستخلص مما ذكرناه في هذا البحث النتائج والملاحظات التالية :

١- أن التعريب كان أمراً واقعاً في لغتنا العربية منذ عصرها الأول ، وأنه كان مادة لغوية معروفة عند أئمة اللغة الأوائل ، فهم الذين رووه وسجلوه في معاجمهم ولا يوجد من يخالفهم فيه ، بل من جاء بعدهم - كثير منهم توسعوا فيه وقدموا فيه دراسات قيمة وكتباً جامعة منطلقين من أسس الأوائل ونظرتهم إليه ، لأنه من المعلوم لديهم جميعاً ، ومن المسلم به أن اقتراض اللغات بعضها من بعض أمر واقع

مسلم به ولا جدال حوله، ومن هذه اللغات لغة العرب، وقد زاد هذا الأمر وضوحاً في العصر الحديث، فكان الاهتمام به كبيراً واسعاً لشدة الحاجة إليه في ميادين كثيرة من العلم والمعرفة وشؤون الحياة المختلفة.

٢- أن التعريب في عصر الفصاحة السليبية كان للكلمات الاسمية الدالة على أشياء حسية من أسماء الألبسة، والأشربة، والأدوية، والنقود، والأواني، والأماكن، والأبنية، والمصنوعات - وأشبه ذلك - بنقلها إلى العربية، ولم يكن للجمل والأساليب والأفعال ولا للمعاني، فلا نجد في الكلمات العربية المسجلة في المعاجم فعلاً واحداً ولا في كتب النحو، بدليل ما وصفنا من منهج سيوييه فيما ذكره من المعرب وأقسامه ومنهج العرب في التعريب وهو ما يؤيده عمل اللاحقين المؤلفين في المعرب مثل أبي منصور الجواليقي الذي خصص كتابه " المعرب " للأسماء المفردة العربية، وهي حقيقة (١) ينظر كتاب " فجر الإسلام " ص ١٢-٢٩ ط ١١، وينظر أيضاً: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ١/٦١٩ للدكتور جواد علي.

تويدها الدراسات اللغوية التاريخية التي اهتم أصحابها ببيان اتصال العرب بغيرهم من الأمم المجاورة وأهم لم يكونوا منعزلين، وأهم استفادوا لغويًا وأدبيًا من هذه الأمم، مثل ما فعله المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد أمين الذي توسع^(١) في هذا الموضوع ولكنه لم يقدم دليلاً على هذا الاتصال والاستفادة سوى الكلمات المعربة فقال: " ودليلنا الآن على هذه الاستفادة ما أخذه العرب من كلمات كثيرة فارسية ورومانية ومصرية وحبشية، نقلها هؤلاء التجار وأمثالهم وأدخلوها في لغتهم وجعلوها جزءاً منها وأخضعوها لقوانينها وتعلق بها القرآن الكريم " .

وهذا الذي قررناه هنا هو أهم النتائج التي انتهت إليها المناظرة التي جرت في حفل نادي دار العلوم عام (١٩٠٨م) بين الشيخين: محمد الخضري وأحمد الإسكندري، كما لخصها الدكتور محمد حسن عبد العزيز في كتابه: " التعريب في القلبيم (١) ينظر كتاب " فجر الإسلام " ص ١٢-٢٩ ط ١١، وينظر أيضاً: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام

والحديث ص ١٧٤-١٧٥".

٣- أن منهج العرب في التعريب قائم على تغيير الكلمة العربية عن وضعها في اللغة المأخوذة منها. بما يجعل حروفها كلها عربية، إن كان جلها أو بعضها غير عربي، وهذا إبدال واجب ، وبما يخضعها لأوزان كلمات العرب أو يقرها منها تقريباً يجعلها سائغة في الذوق العربي ، سهلة النطق على ألسنة أبناء العربية، مقبولة لا ينفر منها سمعهم ، ولا يوحى نطقهم بها أنهم يرتضخون كلمات أجنبية، أو أنهم عرب لغتهم غير العربية ، ويكون هذا التغيير بإبدال حرف من حرف ، أو زيادة حرف ، أو نقصان حرف ، أو إبدال حركة بحركة ، أو إسكان متحرك ، أو تحريك ساكن .

وأما بالنسبة لأبنية الكلمات وأوزانها، فإن العرب - بحكم مبدأ التغيير والتصرف في الكلمات المعربة- ألحقوا أكثر المعربات بأبنيتهم وأجروا عليها أحكامها في اعتبار الزائد والأصلي والوزن ، والاشتقاق منها أحياناً ، وما غيره ولم يلحقوه بأبنيتهم لا

تجري عليه هذه الأحكام، ولا يعتبر فيه ما اعتبر في النوع الأول، وقد يقبلون إبقاء الكلمة المعربة على صيغتها الأصلية ، وهي قسمان : قسم لا نظير له في أوزانهم، فلا يلحقونه بشيء منها ولا يثبت به وزن قياسي في لغة العرب ، وقسم له نظير فيها ، فإنهم يلحقونه بنظيره ولا يجرون عليه الأحكام القياسية التي يجرونها على النوع الأول .

٤- النحويون هم الذين وصفوا منهج العرب في التعريب وحددوا ضوابطه وأقسامه باعتبار استعمال العرب إياه ، ولكنهم لم يعرفوه ، وإن عرفه اثنان - فيما أعلم - من اللغويين أصحاب المعاجم، الأول الجوهري في الصحاح، وتعريفه قد سبق ذكره وشرحه ، وهو الرائج في معاجم اللغة الكبرى، فهو يمثل مذهبهم جميعاً ويلخص منهج العرب في التعريب كما وصفه سيويه والنحويون من بعده ، فهو ينتهي إلى ما انتهى إليه سيويه ولا يختلف معه، ولا مع غيره من النحاة ، والثاني الفيومي صاحب المصباح،

وقد أثار في تعريفه إياه قضيتين مهمتين :
الأولى أن التعريب إنما كان في الأسماء
النكرات فهي المعربة ، وأما الأسماء
الأعلام المنقولة إلى اللغة العربية من اللغات
الأخرى فهي أعجمية غير معربة ، والثانية
أن العرب قد يشتقون من الكلمات المعربة
- مثل كلمة " لجام " - وهو تعريف واضح
أجمل فيه منهج العرب في التعريب ، ولا
يختلف في مضمونه عن تعريف الجوهري .
٥- الاشتقاق من العرب الملحق بأبنية
العرب فعلته العرب وأجرته في كثير من
الكلمات المعربة ، وأما ادعاء اشتقاقها
وادعاء أصول ترجع إليها فغير مقبول ولم
يقل به أحد من اللغويين ، وتبيين اللغويين
لأصول الكلمات المعربة التي نقلت منها
أو عربت منها ليس باشتقاق لها ، لأن
التبيين مغزى والاشتقاق مغزى آخر -
كما يقول الفيومي ويقول شهاب الدين
أحمد الخفاجي : " ولا يصح الاشتقاق فيه ؛
لأنه لا يدعي أخذه من مادة الكلام
العربي " (١)

وجعل الجواليقي فائدة معرفة
المعرب أن يحترس المشتق ، من الخلط
بينه وبين العربي المحض فقال : " فقي
معرفة ذلك فائدة جليظة ، وهي أن
يحترس المشتق فلا يجعل شيئاً من لغة
العرب لشيء من لغة العجم " (٢)
٦- لم يصرح أحد من اللغويين فيما نقلت
عنهم في هذا البحث ولا في غيره - فيما
أعلم - أن التعريب قياسي ، فكل أقوالهم
وشروحهم ورواياتهم كانت وصفاً
لا استعمال العرب المعرب ومنهجهم فيه
بإسناد ذلك إليهم ، فما دخل اللغة بعدهم
يعد مولداً لا معرباً - كما سبق - في
الفرق بينهما ، ولذلك كان قول الشهاب
الخفاجي : " وهو سماعي فما عربه
التأخرون يعد مولداً وكثيراً ما يقع في
كتب الحكمة والطب ، وصاحب
القاموس يتبعهم من غير تنبيه على هذا ،
ولعل سماعيته مخصوصة بغير الأعلام إذ
كل ينادي بعلمه من غير نكير " ، مثلاً
لرأي جميع اللغويين والنحويين ، ويؤكد

(١) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ص ٣ .

(٢) المعرب ص ٥١ .

ما جاء في مجلة المجمع^(١) احتجاجاً لقرار المجمع في المغرب والمولد، وهو: "لم يلهج الناس في نصف القرن الماضي بمسألة من مسائل اللغة مثلما لهجوا بمسألة جواز التعريب للمحدثين أو منعه مع إجماع أئمة اللغة على منعه للمحدثين". وليس معنى كونه مولداً أنه مرفوض في كل الأحوال، بل إنه قد يكون الأخذ به واستعماله أمراً ضرورياً على أن تكون صياغته وحروفه على منهج العرب في التعريب، ولذلك كان قرار المجمع شاملاً للمغرب والمولد منظماً للأخذ بهما.

قرار المجمع في المغرب والمولد أصبح تعبير عن منهج العرب في التعريب:

٧- تأسيساً على كل ما سلف في هذا البحث أرى أن أصبح تعبير وأكمله عن منهج العرب في التعريب وما يجوز لنا استعماله من الألفاظ الأعجمية من المغرب والمولد وما لا يجوز هو قرار المجمع الصادر منذ أكثر من ستين عاماً والمنشور في

(١) العدد الأول ص ١٩٩.

العدد الأول من مجلة المجمع (ص ٣٣-٣٤) وهو:

أولاً: قرار المغرب:

"يجوز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم".

وجاء في الاحتجاج له وشرحه -

في العدد نفسه (ص ٢٠٢) - : "فعبارة

القرار تقتضي إجازة استعمال بعض

الأعجمي في فصيح الكلام، وتقييده

بلفظ "بعض" دون جنس الألفاظ يفيد

أن المراد الألفاظ الفنية والعلمية التي

يعجز عن إيجاد مقابل لها لا الأدبية،

ولا الألفاظ ذات المعاني التي يتشدد

بها مستعجمة زماننا من أبناء العرب

والمراد من العرب في القرار: العرب

الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد

بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى

نهاية القرن الثاني، وأهل البلد من

جزيرة العرب إلى أواسط القرن

الرابع".

ثانيا : قرار المولد :

" المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب - وهو قسما

أ- قسم جروا فيه أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما ، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائغ .
ب- وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام

العرب ، إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب ، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره : إما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً .
والمجمع لا يميز النوعين الآخرين .
والله أعلم

إبراهيم عبد الله رفيدة

عضو المجمع المراسل من ليبيا